# دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

د/ دلال بن سمينة
د/ عزيزة بن سمينة
جامعة بسكرة

**الملخص :**

حاولت الدراسة إجراء تقييم شامل لبرامج الانعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة ( 2001-2014)، وهذا من خلال الوقوف على مضمون هذه البرامج ومدى نجاحها في الوصول إلى الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في الحد من مشكلة البطالة والفقر ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدل النمو الاقتصادي .

**Abstract :**

This study aim to evaluation theEconomic recovery program Applied in Algeria during the period 2001-2014,through the analysis of content of these programs, and Its effects on unemployment and economic growth rates

**Key Words :** the Economic recovery program, the economic growthsupportprogram, unemployment rates , economic growth rate.

**مقدمة:**

باشرت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001برنامجا تنمويا طموحا لدعم الانتعاش الاقتصادي، تمحور حول الإجراءات اللازمة لتنشيط الانتاج الزراعي، وتعزيز الخدمات العامة والبنية التحتية وتوفير مناصب الشغل وهو برنامج يمتد على فترة(2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة(2005-2009)، وثاني خلال الفترة (2010-2014)، هذا الأخير الذي يعتبر أضخم برنامج تنموي منذ الإستقلال، وتستهدف هذه البرامج في مجملها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى معيشة السكان، فهل نجحت في بلوغ أهدافها المسطرة؟

بناءا عليه تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مضمون هذه البرامج، أهدافها، انجازاتها وتحدياتها من خلال إدراجها ضمن النقاط الرئيسية التالية:

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

**أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)**

باشرت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامجا لدعم الانعاش الاقتصاد PSRE على فترة تمتد من 2001 والى غاية 2004 وهذا من أجل تثبيت دور الدولة في إطاره القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة وتقديم الحوافز لتشجيع ودعم الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، ويسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق و استدامة نمو اقتصادي في حدود 5 % إلى 6 %؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- توفير مناصب الشغل ؛
- تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني.

ويعطي هذا البرنامج الأولوية للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر مناصب الشغل،وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشئات القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية

الموارد البشرية، وللوصول إلى الأهداف المتوخاة رصد لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار موزعة كما يلي:

**شكل رقم (01): برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)**

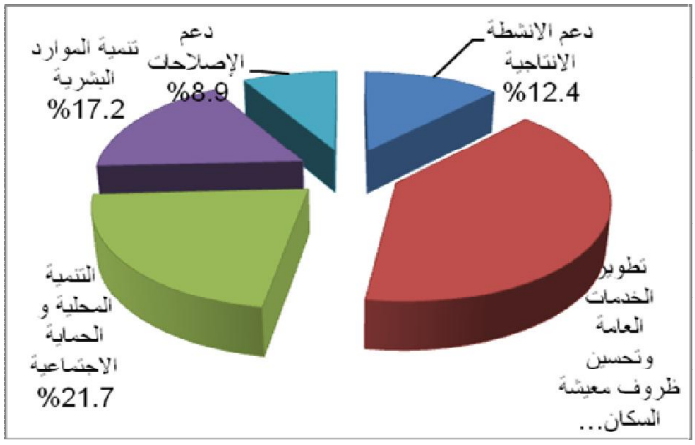


**Source :**Le Plan de Relance Economiquehttp://membres.multimania.fr/algo/download/PlanDeRelance.doc26/08/2010, 10.30 h

**1- دعم الأنشطة الإنتاجية:** رصد لها مبلغ 65.3 مليار دينار وهو ما يعادل 12.4 % من البرنامج موزعة على قطاع الزراعة والصيد البحري والموارد السمكية كما يلي:

**1-1- الزراعة:** يعتبر هذا البرنامج جزء من المخطط الوطني للتنمية ، ويهدف إلى زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في مكافحة الفقر والإقصاء في المناطق الريفية والعمل على استقرار السكان بها والتوسع في العمالة الريفية، وكذا تطوير المراعي وحماية الأراضي العشبية ومعالجة ديون الفلاحين...إلخ، ويبلغ المبلغ المقدر لهذا القطاع55.9 مليار دج

**1-2- الصيد البحري والموارد السمكية:** نظرا لإمكانات الجزائر في هذا القطاع بشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يمكن القول أن الصيد هو مصدر للثروة لم يستغل بما فيه الكفاية، وعليه يركز البرنامج على تنمية وتطوير الإنتاج في هذا المجال والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، أما الموارد المالية المخصصة لهذا

القطاع فقد بلغت 9.5 مليار دج.

**2- برامج التنمية المحلية والحماية الاجتماعية :** تقدر ميزانيتها بـ144 مليار دج ، يهدف البرنامج من خلالها إلى تحسين الأوضاع المعيشية والبيئية للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة وإصلاح البنية التحتية الإدارية وإيجاد التوزيع المتوازن للمرافق والأنشطة في جميع أنحاء الوطنوخلق الأنشطة التي تنتج السلع والخدمات وتخلق فرص العمل،وفي مجال فرص العمل والحماية الاجتماعية يتعين على البرنامج توفير 70000 وظيفة دائمة خلال فترة تطبيقه أي حوالي 23000 وظيفة إضافية سنويا، والتضامن مع الفئات الضعيفة والمحرومة،إضافة إلى برامج إعادة التأهيل وتوفير النقل المدرسي للمناطق المعزولة والمحرومة.

**3- تطوير الخدمات العامة وتحسين ظروف معيشة السكان:** ويختص ببرنامج الأشغال الكبرى ومشاريع البنية التحتية ويستحوذ على 40 %من ميزانية البرنامج بقيمة 210.5 مليار دج موزعة كالتالي:

**3-1-تطوير الهياكل القاعدية:** بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد في المراكز الحضرية الكبيرة وإعادة هيكلة المناطق الريفية لوقف هجرة السكان منها، وكذا تطوير مناخ الاستثمار وخفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، خصص هذا البرنامج مبلغ 142.90 مليار دج لتطوير الهياكل والمرافق القاعدية كما يلي:

أ- **مشاريع المياه:**يضم البرنامج تسع مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب31.3 مليار دج، والتي من شأنها خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة السكان في المناطق المعنية من خلال ضمان توافر المياه للشرب وتلبية الاحتياجات الزراعية، كما سيتم دعم بعض المشاريع عن طريق التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها أن تخفف من عبء الموازنة العامة للدولة.

ب- **شبكة النقل والمواصلات:** من أجل تسهيل حركة البضائع والأفراد وجعل حركة المرور أكثر مرونة في جميع أنحاء البلاد وتجنب ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، يتضمن البرنامج سبع مشاريع لتطوير النقل عبر السكك الحديدية بتكلفة اجمالية قدرها 54.6 ملياردج،و25 مشروع خاص بالطرق والمطارات بتكلفة إجمالية قدرها 45.3 مليار دينار جزائري، إضافة إلى تعزيز أمن الموانئ والمطارات وجميع منافذ الدخول،وذلك بتعزيز وسائل الرقابة لحماية الاقتصاد من الغش

والانتهاكات من جميع الأنواع.

ج- **الاتصالات السلكية واللاسلكية:** يهدف البرنامج إلى خلق نظام فعال للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوسيع استخدام الانترنيتوإدخال التكنولوجيات المتقدمة وتمكين الخريجين من الشباب للعمل في مجالات البحث والتطوير والجمع بين المراكز التكنولوجية ومختبرات الأبحاث الرئيسية للمؤسسات العامة والخاصة المحلية والأجنبية في بيئة ذكية.

**3-2- تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات :** بغرض تحقيق التوازن الجهوي وتصحيح الاختلالات الإقليمية خصص البرنامج مبلغ 67.6 مليار دج لتحسين الظروف المعيشية للسكان في مناطق المرتفعات والجنوب، والحد من الهجرة من الأرياف،كما يغطي هذا البرنامجإنشاء حوالي 20000 مسكن وتقديم الخدمات للأحياء في المراكز الحضرية. تقدر كلفته ب 35.6 مليار دينار يضاف إليه برنامج الإسكان الريفي.

**4- تنمية الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن تصور نجاح برامج الإصلاحات وتحقيق التنمية المستدامة، دون تحسين مستوى معيشة الأفراد والرفع من كفاءاتهم ومعارفهم ومهاراتهم **وضمان مشاركاتهم الإيجابية في جميع جوانب الحياة**،و بناءا عليه يهدف البرنامج إلى رفع المستوى الأكاديمي وتحسين مؤشرات التعليم خاصة.

5- **دعم الإصلاحات:** يصطدم تنفيذ البرامج المخططة على المستوى المرغوب فيه بعدة قيود مرتبطة إلى حد كبير بالإطار التنفيذي وبيئة الأعمال في الاقتصاد الوطني،والتي تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، لهذا تم تصميم سياسات مصاحبة اعتمدت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتحسين بيئة الأعمال وتهيئة الظروف من أجل التنفيذ الفعال للاستثمارات المخطط لها، ومن بين هذه السياسات نذكر:تحديث الإدارة الضريبية، تدعيم الشراكة والخوصصة وتعميق الإصلاحات القطاعية، إصلاح النظام المالي والمصرفي، إصلاح وتفعيل نظام الضمان الاجتماعي، إصلاح التعريفة الجمركية، تعزيز وترقية الاستثمارات، تطوير المناطق الصناعية، تعزيز القدرة التنافسية للشركات الجزائرية.

وقد سمح هذا البرنامج بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تجاوزت نسبته4% في المتوسط خلال الفترة (2001-2004)، كما تجاوز النمو الاقتصادي خارج المحروقات 5 % في المتوسط خلال نفس الفترة، وذلك بفضل النتائج الايجابية المحققة على مستوى قطاع الخدمات والبناء والاشغال العمومية وكذا القطاع الفلاحي،كما تمكن هذا البرنامج من اتاحة حوالي 728000 منصب شغل ( 68 % منها مناصب دائمة)، الأمر الذي أدى إلى هبوط معدلات البطالة إلى 17.7% سنة 2004[1]، كما انخفضت معدلات الفقر من 22.9 % عام 2000 إلى18.15% عام 2004 [2] وزاد معدل استهلاك الأسر من 4.2 % سنة 2001 إلى 10.8 % سنة 2004 ، كما تضاعف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بـ 10 مرات منذ سنة 1990، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 .

وبالرغم من ايجابية النتائج المحققة من هذا البرنامج إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد، كما تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط ، إضافة إلى أن معدلات البطالة والفقر وقيمة الحد الأدنى للأجر تظل بعيدة عن المستوى المطلوب، وفي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الذي نشر في جويلية 2004 والذي تضمن تقييم لنتائج برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) يرى "أن الخطة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ترتب عنها نتائج متباينة لا سيما فيما يتعلق باستدامة النمو والتوظيف، ونقاط الضعف التي قد تنطوي عليها خاصة على مستوى التوازن الداخلي"[3]،وفي نفس السياق يرى صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2006 أن "نتائج هذا البرنامج ترتبط أساسا بكفاءة تخصيص هذه الأموال من قبل الإدارات وقدرتها على توظيفها، كذلك قدرة الاقتصاد في استيعاب هذه الاستثمارات"[4] .

**ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)**

بهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان، ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي تشهده الجزائر والناتج عن ارتفاع أسعار البترول، تم بعث برنامج دعم النموالاقتصادي"PCSC" الذي يمتد على فترة خمس سنوات ابتداءا من سنة 2005 والى غاية سنة 2009، حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر4.202.7 مليار دج، بما يعادل 55 مليار دولار و57 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005، كما تم خلال نفس

الفترة بعث برنامج لتطوير مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وبرنامج خاص لتنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج،وذلك بهدف خلق توازن جهوي وتعزيز المساواة بين المواطنين من حيث الإستفادة من الجهود التنموية العمومية، وكذلك إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لاستقطاب الاستثمار و تعزير القدرات الاقتصادية للبلاد.

ويهدف برنامج دعم النمو في جوهرهإلى تحسين ظروف معيشة الأفراد بإنشاء حواليثلاث مليونوظيفة واستحداث200000 شركة صغيرة وبناء مليون مسكن وتدعيم قطاع التعليم والصحة، و تطوير المنشآت القاعدية ،حيث تم توزيع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على خمس محاور أساسية تمثل مجموع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها خلال الفترة (2005-2009)، نال منها برنامجي تحسين مستوى معيشة السكان و تطوير البنية التحتية على أكثر من 85% من ميزانية البرنامج كما يلي:

**شكل رقم (02): برنامج دعم النمو الاقتصادي ( 2005-2009)**

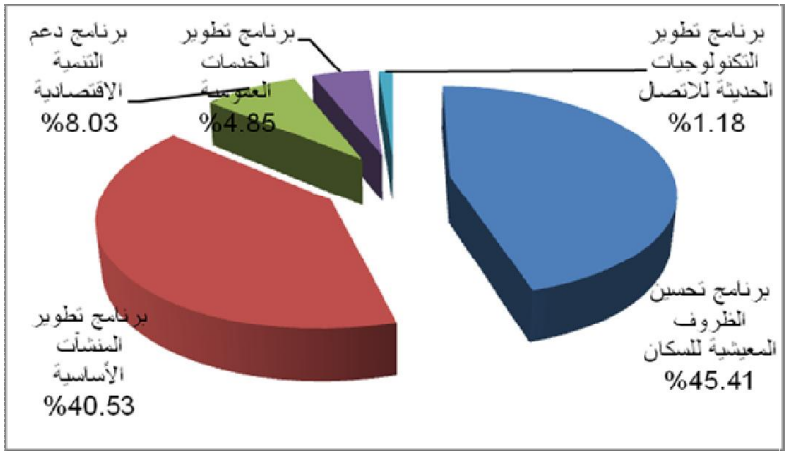


**Source**: Ministère de finance, **Le programme complémentaire du soutien a la croissance 2005-2009**, Avril 2005, P. 6.

1- **برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان:** استحوذ على 45.41 % من ميزانية البرنامج بما يعادل 1.908.5 مليار دج ويستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال جملة من المشاريع الخاصة بالإسكان والصحة التعليم والتكوين

وتوزيع المياه والغاز والكهرباء، منها: انشاء مليون وحدة سكنية و17 مستشفى و55 عيادة متخصصة وحوالي 1280 مشروع للصرف الصحي، وتزويد 965000 أسرة بالغاز و397700 أسرة بالكهرباء.

2- **برنامج تطوير البنية التحتية الرئيسية:** رصد له 1.703.1 مليار دج بما يعادل 40.53 % من ميزانية البرنامج وتضمن من برامج الأشغال الكبرى التي تخص إعادة تأهيل شبكة الطرق (6000 كلم)، تعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات، وتنفيذ الطريق السيار شرق- غرب والذي يبلغ طوله حوالي 1213 كلم والذي من شأنه تحفيز تأسيس الشركات خارج محيط العاصمة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر توازنا، إضافة إلى مجموعة من المشاريع خاصة بالنقل عبرالسكك الحديدية منها تحديث خط السكة الحديد في الشمال ويشمل المشروع حوالي 1220 كلم، وكهربة حوالي 2000 كلم من السكك القائمة، وتوفير المعدات اللازمة لاستكمال مشروع مترو الجزائر وتوسيع نطاقه، وفيما يخص قطاع المياه تضمن البرنامج الانتهاء من انشاء ثمانية سدود، وثماني قنوات رئيسية لنقل المياه، وتأهيل محطات المعالجة والانتهاء من انشاء 350 خزانا للمياه.

3- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية** :تم رصد مبلغ 337.2 مليار دج لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة و زيادة الانتاج في القطاعات خارج المحروقات، وقد نال القطاع الفلاحي النصيب الأكبر من ميزانية هذا البرنامج يليه القطاع الصناعي ثم قطاع السياحة والمؤسسات الصغيرة والحرف كما يلي:

- الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري: بمبلغ 312 مليار دج
- القطاع الصناعي: بمبلغ 13.5 مليار دج.
- تطوير الاستثمارات، السياحة، المؤسسات الصغيرة والحرف: بمبلغ11.7 مليار دج.

4- **برنامج تحديث الخدمات العمومية : خصص البرنامج مبلغ 203.9**مليار دج لعصرنة الخدمات العمومية وإصلاح الإدارات العامة وتقريبها من المواطن وتكريس الشفافية والكفاءة في تقديم خدماتها.

5- **برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تم رصد**50** مليار دجلتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بغرض تسريع وتيرة مسار الإندماج

فيمجتمع المعلومات والمعرفة العالمية،ودخول العالم الرقميمن بابه الواسع.

ولقد أدى الإنفاق الحكومي المعتبر في إطار هذا البرنامج وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي أوجدت العديد من فرص العمل، إلى تحسن ظروف معيشة الأسرة الجزائرية إذ أصبح قرابة نصف الجزائريين يتمتع بسكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي الريفي والسكن التساهمي والترقوي،تطبيقا لبرنامج بناء أزيد من مليون وحدة سكنية جديدة من 2005 إلى 2009. كما تقلص عدد المنازل الهشة بـ 22.4% في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007 تنفيذا لبرنامج القضاء على الأحياء القصديرية، واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98.6% ومن شبكات الصرف المتطورة بنسبة تفوق 92.5 % سنة 2006، كما تقدر نسبة وصول السكان سواء في المناطق الحضرية أو الريفية إلى المياه النقية والمأمونة إلى 95%سنة 2008، هذا إضافة إلى تأمين حماية اجتماعية متكاملة لأفراد الأسرة من خلال استفادة 80%من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية هذه الأخيرة التي مكنت من انخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدل الحياة عند الولادة، كما أدت التحسينات التي شهدها قطاع التربية الوطنية إلى تراجع معدل الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر، والذي انتقل من 34,5% سنة 1998 إلى 24,6% سنة 2008 [5]،غير أن أداء هذه السياسة بقي يعاني من ضغط الضياع المدرسي المرتفع نسبيا، كما أن معدل الأمية يبقى مرتفعا مقارنة بالمجهودات المبذولة في هذا المجال.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد شهدت تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة ،بحيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 15.5 % سنة 2005 و 12.3% سنة 2006 لتصل إلى 11.8 % سنة 2007 و 11.3 % سنة 2008 ، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من دخل 2621 دولار سنة 2004 إلى 3971 دولار سنة 2007، مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة، ونظرا للتطور المعتبر الذي شهده دخل الأسر ارتفع استهلاك هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا بمعدل 3.7% سنويا خلال الفترة (1999-2007)[6].

وتظهر نتائج الدراسات التي أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الفقر،أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد انخفض إلى 5,7% مقابل 12,1% سنة 2000 وبهذا تكون الجزائر قد نجحت في استئصال الفقر المدقع الذي يقدر

بـ دولار واحد في اليوم[7]، أما تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP الصادر سنة 2009 يرى أنه بالرغم من تحسن الوضعية المالية في االجزائر، إلا أنها تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة، واحتلت الجزائر تبعا لمؤشر التنمية البشرية سنة 2007 المركز 104 من بين 182 بلدا شملهم التقرير، مما يدل على أن مستوى التنمية البشرية في الجزائر وبالرغم من التحسن الذي شهده خلال السنوات الأخيرة لا يزال دون المستوى المطلوب [8].

وبالرغم من النتائج المشجعة لهذا البرنامج تظهر مجموعة من التحديات والمشاكل المطروحة بشدة لا سيما في سوق العمل الذي لا يزال يخضع لضغط ديمغرافي شديد، وكذا نوعية مناصب الشغل المستحدثة وبطالة الجامعيين التي تثير نسبها قلقا (بلغ معدل بطالة الجامعيين قرابة 20% في سنة 2008، فيما لم يتعد بالنسبة لغير المتعلمين 2,1%)، ومسألة الأجور وطريقة تحديدها وعلاقتها بالمعرفة والإنتاجية، والقدرة الشرائية للمواطن.

**ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)**

استكمالا للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لانعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة ( 2010-2014) بقيمة 21214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار .

ويخصص هذا البرنامج حوالي 40% من موارده لتنمية الموارد البشرية من خلال: [9]

1. إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600.000 مكان بيداغوجي جامعي وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
2. إستحداث أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
3. توفير مليوني مسكن، منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

4. توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
5. إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

كما يخصص هذا البرنامج حوالي 40% من ميزانيته لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية، و ذلك بتخصيص أكثر من 3.100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ ،وأكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل.

كما خصص هذا البرنامج نحو 1500 مليار دج لتنمية الأنشطة الاقتصادية خاصة دعم التنمية الفلاحية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس القرض، ويستهدف هذا البرنامج استحداث ثلاثة مليون منصب شغل في غضون سنة 2014 منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.

وقد سمح تطبيق هذا البرنامج بتقليص نسب البطالة في حدود 10% في المتوسط خلال هذه الفترة وهذا انطلاقا من متوسط نمو سنوي خارج المحروقات بحوالي6.5 % خلال الفترة 2010-2014، وقد استمر دفع النمو من قطاعات ذات قدرة كامنة كبيرة على التشغيل خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

**جدول رقم (01): التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)**

الوحدة: النسبة المئوية

| القطاع / السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحروقات** | | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | (2.2) | (3.3) | (3.4) | (5.5) | (0.6) |
| نسبة المساهمة في الناتج | 34.8 | 35.8 | 34.2 | 28.8 | 27.1 |
| **خارج المحروقات** | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | 6.3 | 6.2 | 7.2 | 7.1 | 5.1 |
| نسبة المساهمة في الناتج | 58.9 | 58.2 | 68.2 | 62.7 | 67.9 |
| **الفلاحة** | | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | 4.9 | 11.6 | 7.2 | 8.2 | 2.5 |
| نسبة المساهمة في الناتج | 8.5 | 8.1 | 8.8 | 9.9 | 10.8 |
| **الصناعة** | | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | 3.4 | 3.9 | 5.1 | 4.1 | 3.9 |
| نسبة المساهمة في الناتج | 5.1 | 4.8 | 4.5 | 4.8 | 5 |
| **البناء والأشغال العمومية** | | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | 8.9 | 5.2 | 8.2 | 6.8 | 6.8 |
| نسبة المساهمة في الناتج | 10.5 | 8.1 | 8.2 | 8.8 | 10.8 |
| **الخدمات** | | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للقطاع | 7.3 | 7.3 | 6.4 | 8.5 | 8 |
| نسبة المساهمة في الناتج | 21.6 | 20.1 | 20.4 | 23.1 | 25.2 |
| **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** | 3.6 | 2.9 | 3.4 | 2.8 | 3.2 |

**Source** : Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 14, p.p 150.151.20

يمكننا من خلال الجدول السابق تسجيل ما يلي:

- تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة نتيجة انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات والناتج أساسا عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، ويبقى هذا القطاع الأكثر تأثيرا في نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر حيث قدرت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة بـ32.38% في المتوسط.
- شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خلال هذه الفترة والذي رافق زيادة النفقات العامة للاستثمار في هذه القطاعات، حيث بلغ معدل النمو

المتوسط لهذه القطاعات خلال الفترة (2010-2014) حوالي 7 % و 7.5 % على التوالي، هذا ويعتبر قطاع الخدمات ثاني أكبر قطاع مؤثر في نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حوالي 22% في المتوسط خلال الفترة المدروسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ9.88 % في المتوسط خلال نفس الفترة.

- يبقى دور القطاع الفلاحي في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات ضعيف مقارنة بالقطاعات السابقة، إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 9.18% في المتوسط خلال الفترة المدروسة ، فيما بلغ معدل نمو هذا القطاع حوالى 6.88 % في المتوسط خلال نفس الفترة، وتعكس وضعية القطاع الفلاحي طبيعة التحديات التي يتعين رفعها أمام فاتورة غذائية ما فتئت تتضخم.
- مع أن القطاع الصناعي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق نمو مستديم إلا معدل نموه يبقى ضعيفا إذ بلغ حوالي 4 % في المتوسط خلال الفترة المدروسة،وتبقى الصناعة أدنى مساهم في الناتج المحلي الاجمالي في التسلسل الهرمي للقطاعات بنسبة4.76 % في المتوسط خلال الفترة المدروسة ، ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية.

**خاتمــة:**

بناءا على دراستنا لمضمون برنامج الانعاش الاقتصادي والوقوف على أهم النتائج المتحققة لحد الآن، يمكننا إدراج بعض النتائج المتوصل إليها ضمن النقاط التالية:

- إن النتائج المتحققة من هذا البرنامج تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد، كما تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط.
- تتوقف نجاعة هذا البرنامج على التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة والتي تتطلب الشفافية والكفاءة في إدارتها، إضافة إلى المتابعة الدورية لمدى تنفيذ وسلامة المشاريع العمومية ،حيث تبقى مشكلة الفساد من أكثر المشاكل التي تؤرق الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يشير تقرير المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم فيما يتعلق بالجزائر إلى أنه من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الإستطلاع حول الفساد، نجد أن 6% من رقم أعمال هذه

المؤسسات وجه للعمولات والرشاوي، ووضعت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، حيث احتلت الجزائر المركز105 في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 من أصل 176 دولة شملها المؤشر.

- لعل المتأمل لطبيعة المشاريع التي تضمنها برنامج النمو ودعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية لتدارك مستوى معين من درجات التخلف وليس موجها لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، وهنا يطرح التساؤل حول ما إذا كانت مختلف مرافق المجتمع سوف تساهم في دعم القطاع الاقتصادي، بحيث تخلق وظائف كافية وثروة مستديمة وتخفف من القيود الخارجية لاقتصادنا من خلال زيادة الصادرات خارج المحروقات والاستعاضة عن الاستيراد ؟

**الهوامش:**

[1]الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص. 11

[2]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005**، ص 30

[3]OCDE,**Perspectives économiques en Afrique 2003/2004**,Etudes par pays: Algérie,2004,P.83

[4]FMI, **Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'articleIV**,Rapport des services,Note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, février 2005,p.112.

[5]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008** ، ديسمبر 2009 ص72.

[6]تقريرالحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008،ص.276.

[7]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008**،مرجع سابق ص.74.

[8]برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية :التغلب على الحواجز**، قابلية التنقل البشري والتنمية ، 2009 ص.172.

[9]كلمة السيد الطيب لوح ، وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي،المنتدى الدولي الثالث حول: **دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل**، الجزائر، 26-27 ماي 2010 ، ص.ص 6،7